

إيران المتأزمة عشية الذكرى الأولى لاحتجاجات نوفمبر

الموقف الإيراني المتغير إزاء النزاع في ناغورني قره باغ، إذ خلافاً للموقف الداعم لآرمينيا كما حصل في المواجهات السابقة، تؤيد إيران مطالبة أذربيجان باسترداد الإقليم المتنازع عليه ليس لتسجيل تناغم مع تركيا أو للفتيش عن تعارض مع روسيا بل لسبب داخلي في المقام الأول مراعاة للمكون الأذري الذي يعتبر من أكبر المكونات غير الفارسية في البلاد. ويسري هذا الهم الداخلي على أولوية منع تجدد الاحتجاجات على نطاق واسع. ومن اللافت بالنسبة إلى المراقبين مطالعة خلاصات تقرير حديث في دورية "أفاق أمينية" الصادرة عن جامعة الإمام الحسين التابعة للحرس الثوري إذ نوشتت الأساليب والتكتيكات المتبعة لقمع الاحتجاجات في السنوات الثلاث الأخيرة (التي سقط خلالها 250 قتيلًا في عام 2019 حسب السلطات و1500 حسب المعارضين). تقرر الدراسة بفقدان مقلق للسيطرة والرقابة المسبقة على الإضرابات والتجمعات والعراض بسبب قوة وسائل التواصل الاجتماعي، وينطبق ذلك على الترويج لعدم ارتداء النساء للحجاب حسب الإرشادات، والاضطرابات الاجتماعية، والمعارضة المدنية، التي أخذت "تستهدف جميع القيم ومعايير الجمهورية الإسلامية".



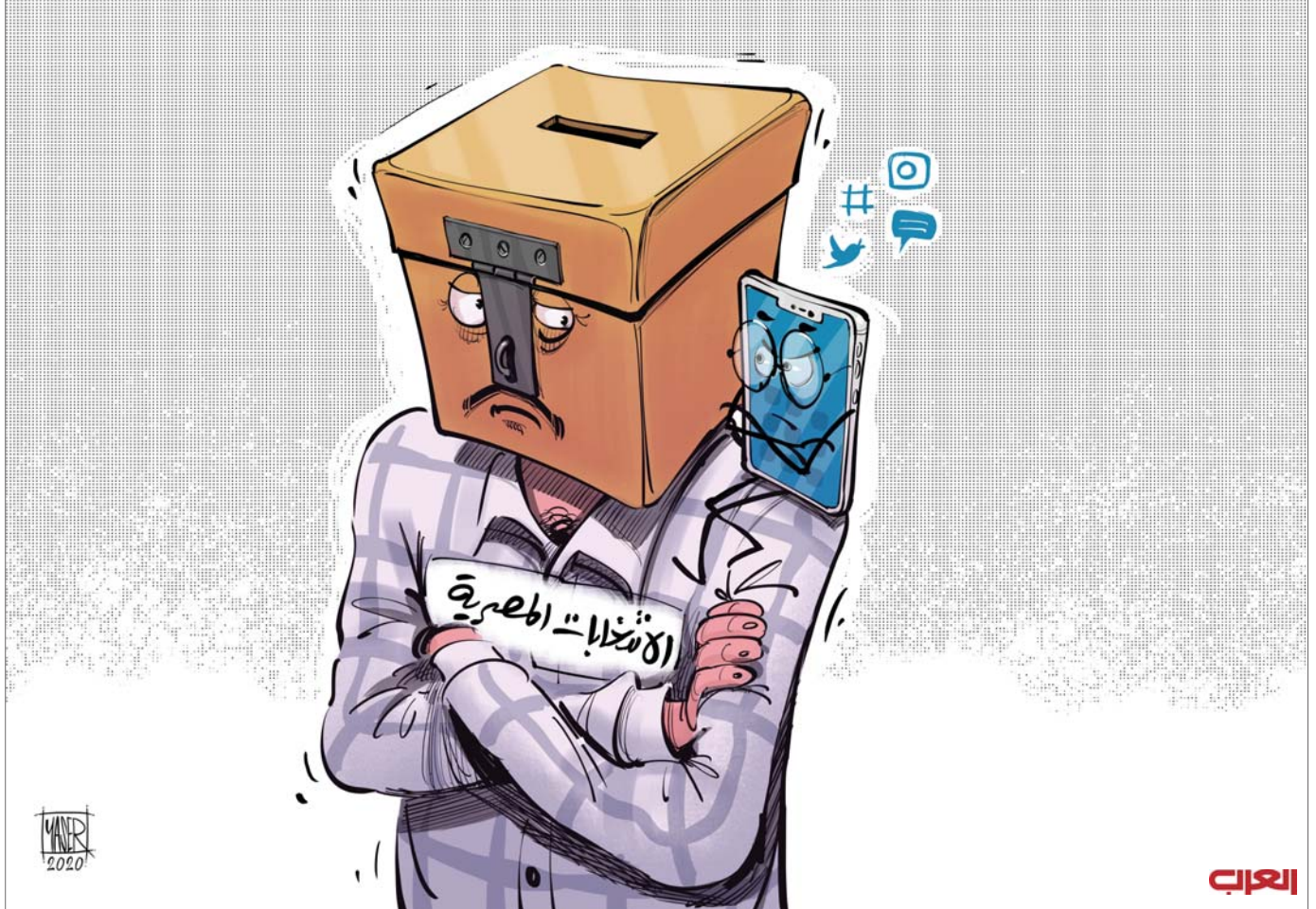
د. خاتر أبوادياب
أستاذ العلوم السياسية المركز
الدولي للدراسات والبحوث - باريس

تترقب الدوائر الإيرانية الرسمية عن كثب الانتخابات الرئاسية الأميركية وتراهن ضمناً على فشل الرئيس دونالد ترامب، ولكن عجزها عن مواجهة الأزمة الاقتصادية الحادة لا يثنئها عن التركيز بشكل حثيث على احتواء وقمع احتجاجات شعبية لم يتم إخمادها تماماً، وذلك منذ انطلاقها في 2017 ووصولها إلى ذروتها مع "انتفاضة البزّيزين" في نوفمبر 2019. وشهد عام 2020 انتكاسات إيرانية متتالية منذ اغتيال الجنرال قاسم سليماني وعدم الرد الموعود عليه، وتداعي الوضع الاقتصادي والاجتماعي تحت ضغط العقوبات وجائحة كورونا، وكذلك سلسلة الانفجارات والحرائق الغامضة التي استهدفت البرنامج النووي والصاروخي. والقي هذا الوضع الكارثي بظله على "النادي الإيراني" في الإقليم من بغداد إلى دمشق وبيروت، حيث حصلت انهيارات اقتصادية لا سابق لها على وقع حراك شعبي في العراق ولبنان، و"قانون قيصير" وسواه من العقوبات. وبالرغم من فشل واشنطن في فرض تمديد حظر تصدير السلاح إلى إيران، لم تتمكن طهران من التملص من الضغوط القوية قبل أشهر على موعد انتخاباتها الرئاسية التي ستشكل اختباراً لخلافة المرشد ومفتاحاً لأي مفاوضات أو مواجهة مع واشنطن.

تبعاً لتسلسل الاحتجاجات منذ أواخر عام 2017، يتضح وجود أزمت هيكليّة ومزمنة تندلع بسبب هموم معيشية ومطالب اقتصادية، وسرعان ما تحولت إلى غضب وانتقاد للنظام الحاكم وسياساته التي أدت إلى إفقار الشعب وتبديد ثروته على التدخلات الخارجية. وبالرغم من نجاح القبضة الحديدية أو حجم المساعدات (الدعم والإغاثة يطلان حوالي 75 في المئة من سكان إيران) في احتواء التحركات لا تزال الأسباب قائمة والقمع يؤجل المشكلة لا أكثر ما دامت المظالم لم تعالج والمطالب لم تنفذ. وهكذا عند توافر الشرارة أو الصاعق يمكن لمشاعر الاحتقان أن تنفجر ضد المنظومة المسببة للإحباط، ويبلل ذلك على أزمة عميقة لا تتصل فقط بتداعيات الضغط الخارجي، بل ترتبط بالرؤى المتناقضة في سياق النظام، وكذلك بسوء إدارة الشؤون العامة في ظل شح الإمكانيات وأثار جائحة كورونا.

حسب لغة الأرقام، يتواصل تراجع الاقتصاد الإيراني، إذ أن معدل النمو خلال الربع الثاني من هذا العام كان سلبياً بنسبة 3.5 في المئة، ووفق صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير الصادر في 19 أكتوبر الحالي تضاعفت ديون الحكومة الإيرانية بنسبة 2.2 في المئة تقريباً في عام 2020 مقارنة بعام 2018. ووصل المبلغ إلى نحو 260 مليار دولار في 2020، وفي نفس الإطار أفادت إحصاءات حكومية بتراجع القدرة الشرائية بنحو الثلث مقارنة بعام 2019، وإذا سلمنا ببعض تقديرات الخبراء التي تشير بتعايش 80 في المئة من الإيرانيين تحت خط الفقر وارتفاع معدل البطالة بنسبة 37 في المئة، نفهم جيداً أن الوضع الإيراني قابل للانفجار. وينعكس هذا التراجع في الداخل على المشروع الإمبراطوري الإيراني وإمكانيات تمويله بسبب ثقل العقوبات الأميركية، وقد أدى ذلك إلى غلبة أكبر للدور الروسي في سوريا، وبروز توازن سلمي مع واشنطن على الساحة العراقية مع وصول مصطفى الكاظمي، وأخيراً طرح مسألة النفوذ الإيراني في لبنان كما طالب الوزير السابق محمد عبد الحميد ببيضون (من أركان حركة أمل سابقاً) الذي اقترح "مخاطبة الجزء من الجمهور الشيعي المؤيد لهذا السلاح من خلال مشروع الإمام موسى الصدر الذي يركز على نهائية الوطن والعيش المشترك، وهذا يقضي ما يفعله سلاح حزب الله والمشروع الإيراني، أي مشروع الهلال الفارسي الذي يدمر الأوطان والدول لإحاقها بهذا المشروع". ومن الدلائل المستجدة على هامش المناورة الخارجي الضيق لطهران، يسجل حقيقة.

تزداد المنافسة فيها ويزداد الإحجام عنها أيضاً، إلا إذا كان المرشح بذل جهداً كبيراً على مدار سنوات لتكريس شعبية نادرة، تدفع محبيه إلى عدم التفریط في تأييده، وتحمل المعاناة لضمان نجاحه. يعلم سكان محافظات جنوب مصر، المعروفة بالصعيد، أهمية انتخابات مجلس النواب، حيث تدخل المنافسة حيز الصراع، ويتحدد نفوذ القبيلة بما لديها من نواب في البرلمان، وهناك لعبة لتقاسم العضوية بين بعض القبائل، بحيث يترك المقعد مرة لقبيلة والمرأة التالية لأخرى، ويسهم التراضي في خفض مستوى العنف، لكنه يثير ضغائن قبائل صغيرة، من الممكن أن يحسم انحيازها لأحد المرشحين الكفة لصالحه. تمثل عضوية البرلمان وجهة اجتماعية في هذه المناطق، وتدفعهم إلى الوصول إليها بأي طريقة، ما يرفع من الاستنفار الشعبي، ويمنح الانتخابات طابعاً ساخناً تفتقر إليه انتخابات الرئاسة، التي لا تعنيها الخلافات القبلية أو التباينات السياسية، قلها نواميس مغايرة، وضوابط يصعب الخروج عنها. قد تأخذ المنافسة شكل صراع بين البعض، يصل إلى حد الاقتتال على هوية القبيلة، وشهدت قرى في صعيد مصر في زمن سابق قتل وجرحاً بالجمل في انتخابات البرلمان، ربما نجحت أجهزة الأمن في السيطرة على هذا الانفلات الآن، غير أن جذوره لا تزال مستمرة، ما يمثل كايحا لفكرة التزوير، ودافعا لمزيد من الإقبال. حاولت جماعة الإخوان اختراق المنظومة القبلية في مصر، لأن التصويت فيها يخلط من ثوابت اجتماعية أكثر منها مادية أو سياسية أو عقائدية، ولذلك يظل هامش التأثير عن طريق الرشاوى أقل في صعيد مصر من غيرها. تلجأ الأحزاب الطموحة إلى اختيار المرشحين في هذه المناطق على أساس قبلي، وظهرت عائلات لها انتماءات حزبية معروفة، خاصة عندما كانت الحياة البرلمانية مزدهرة، ويصعب استمالتها من جانب أحزاب منافسة، وتمسك بجذورها القبلية. مع تغير المشهد وضعف الأحزاب السياسية أصبح العنصر الاجتماعي من العوامل الرئيسية في عملية التصويت، ومع دخول الحداثة ومقتضياتها حدث تآكل نسبي وتعدد في المرشحين، لكن يظل الدور العائلي مفضلياً في الانتخابات البرلمانية، ما يجعلها أكثر حرارة من نظيرتها الرئاسية، حتى إشعار آخر، يوحى للمواطنين بأن هناك منافسة سياسية حقيقية.



الانتخابات البرلمانية أهم من الرئاسية في مصر

وخارج اللجان عنصرهما في الحد من تأثير الأجهزة الحكومية على إرادة الناخبين، ولا تستطيع الحكومة تحمل ضريبة التزوير سياسياً في وقت تلعب فيه مواقع التواصل الاجتماعي دوراً أساسياً في المعارضة.

يهم المواطنون بانتخابات مجلس النواب بصورة كبيرة، لأن مجلس الشيوخ، أو الشورى سابقاً، وهو الغرفة الثانية في البرلمان، لا يمثل نقلاً في الحياة البرلمانية باهتمام لأصواتهم التي توضع بالصندوق في المجلس الأول، فلا تعتمد هذه الانتخابات على البرامج والتوجهات وقوة الحزب في الشارع الذي ينتمي إليه المرشح، بل تخضع لقدرته على تقديم خدمات ومساعدات، وحجم النفوذ الاجتماعي الذي يمتلكه.

تخلت الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة عن الطريقة التقليدية في التزوير، من تصويت للموتى في الدوائر الانتخابية، وملء الكشوف نيابة عن الغائبين، واتجهت إلى هندستها سياسياً قبل انطلاقها، عبر ترتيبات حزبية محكمة، واختيار أسماء موالية لها حضور جماهيري، وما إلى ذلك من مومات تضمن تفوق المؤيدين وتطويق المعارضين، وتجزير هذا وتشتت ذلك وفقاً لأليات قانونية.

تحولت التكنولوجيا والتلفونات المحمولة تحولاً إلى رقيب في الانتخابات المصرية ولا تستطيع الحكومة تحمل ضريبة التزوير سياسياً في وقت تلعب فيه مواقع التواصل الاجتماعي دوراً أساسياً في إبراز صوت المعارضة

أصبحت التدخلات الرسمية في العملية الانتخابية نفسها بعد انطلاقها محدودة، بسبب الإشراف القضائي الكامل، الذي يقلص التزوير، وتركت المسألة لقدرة كل مرشح أو تحالف على الحشد، وهي تعلم أن العالم يشاهد ويرصد من بعيد، والناس تولى تركيزاً مع مجلس النواب لدوافع تتعلق بالعرف والعادات والتقاليد، والتأثير الإيجابي الذي تصبغه العضوية على صاحبها، من حصانة برلمانية ونفوذ معنوي ومادي. يجذب المواطنون للمعرفة الأولى (مجلس النواب) في البرلمان، ويزداد الحشد الجماهيري في المناطق الشعبية، وذات الطبيعة القبلية، ويظهر التعبير عن الإرادة في أجلى صورته، بما يعكس مستوى حضور كل مرشح في الدائرة التي يتنافس على حطف مقعدها من دون تدخلات أمنية أو سياسية مباشرة. يعي الناس في هذه المناطق القيمة التي تنطوي عليها أصواتهم، وتجدهم أكثر إقبالاً من المناطق الحضرية، التي

الموظفون في المصالح الحكومية لدعاهم بالذهاب فرادى وجماعات للتصويت، وفقاً لضوابط بيروقراطية أكثر منها قناعات سياسية.

يتمتع المواطنون بانتخابات مجلس النواب بصورة كبيرة، لأن مجلس الشيوخ، أو الشورى سابقاً، وهو الغرفة الثانية في البرلمان، لا يمثل نقلاً في الحياة البرلمانية باهتمام لأصواتهم التي توضع بالصندوق في المجلس الأول، فلا تعتمد هذه الانتخابات على البرامج والتوجهات وقوة الحزب في الشارع الذي ينتمي إليه المرشح، بل تخضع لقدرته على تقديم خدمات ومساعدات، وحجم النفوذ الاجتماعي الذي يمتلكه.

تخلت الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة عن الطريقة التقليدية في التزوير، من تصويت للموتى في الدوائر الانتخابية، وملء الكشوف نيابة عن الغائبين، واتجهت إلى هندستها سياسياً قبل انطلاقها، عبر ترتيبات حزبية محكمة، واختيار أسماء موالية لها حضور جماهيري، وما إلى ذلك من مومات تضمن تفوق المؤيدين وتطويق المعارضين، وتجزير هذا وتشتت ذلك وفقاً لأليات قانونية.

تحولت التكنولوجيا والتلفونات المحمولة تحولاً إلى رقيب في الانتخابات المصرية ولا تستطيع الحكومة تحمل ضريبة التزوير سياسياً في وقت تلعب فيه مواقع التواصل الاجتماعي دوراً أساسياً في إبراز صوت المعارضة

الموظفون في المصالح الحكومية لدعاهم بالذهاب فرادى وجماعات للتصويت، وفقاً لضوابط بيروقراطية أكثر منها قناعات سياسية.

يتمتع المواطنون بانتخابات مجلس النواب بصورة كبيرة، لأن مجلس الشيوخ، أو الشورى سابقاً، وهو الغرفة الثانية في البرلمان، لا يمثل نقلاً في الحياة البرلمانية باهتمام لأصواتهم التي توضع بالصندوق في المجلس الأول، فلا تعتمد هذه الانتخابات على البرامج والتوجهات وقوة الحزب في الشارع الذي ينتمي إليه المرشح، بل تخضع لقدرته على تقديم خدمات ومساعدات، وحجم النفوذ الاجتماعي الذي يمتلكه.

تخلت الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة عن الطريقة التقليدية في التزوير، من تصويت للموتى في الدوائر الانتخابية، وملء الكشوف نيابة عن الغائبين، واتجهت إلى هندستها سياسياً قبل انطلاقها، عبر ترتيبات حزبية محكمة، واختيار أسماء موالية لها حضور جماهيري، وما إلى ذلك من مومات تضمن تفوق المؤيدين وتطويق المعارضين، وتجزير هذا وتشتت ذلك وفقاً لأليات قانونية.

تحولت التكنولوجيا والتلفونات المحمولة تحولاً إلى رقيب في الانتخابات المصرية ولا تستطيع الحكومة تحمل ضريبة التزوير سياسياً في وقت تلعب فيه مواقع التواصل الاجتماعي دوراً أساسياً في إبراز صوت المعارضة



محمد أبوالفضل
كاتب مصري

تحظى الانتخابات الرئاسية بأهمية كبيرة وسط الناخبين في دول مختلفة، لما يمثله الشخص المنتخب من دور مركزي في الأنظمة الرئاسية، وتحظى البرلمانية باهتمام أقل وتخضع لتوازنات وتقديرات حزبية كثيرة تلعب دوراً مهماً في تحديد درجة الاهتمام، وفقاً لمساحة الحرية السياسية ودرجة الديمقراطية. في مصر، يبدو ضجيج الانتخابات الرئاسية قليلاً أو مفتعلاً، لأن نتيجتها معروفة سلفاً، وتأتي كتحصيل حاصل، وقد تحول إلى ما يشبه الاستفتاء على مرشح معين، ووجود مرشحين آخرين لا يعني المنافسة الحقيقية، وهي طقس يفرضه الدستور، اعتاد عليه المصريون منذ عقود طويلة، ما جعل فتورهم ظاهراً. ورغم كل ما يقال من انطباعات سلبية عن انتخابات مجلس النواب الحالية وعدم تأثير في مسار الحياة السياسية بمصر، لكن هناك اهتماماً تاريخياً بها وسط فئات شعبية متعددة، يشعر المراقب بحيويتها في دوائر تجري فيها المنافسة على المقاعد الفردية. من يقرب من التفاصيل يجد جدية متناهية، تصل أحياناً إلى مستوى المتابعة الدقيقة لأنصار المرشحين، بدءاً من تنظيم الدخول للتصويت، وحتى وصول صناديق الاقتراع إلى أماكن الفرز وحراسها خوفاً من حدوث تلاعب لصالح مرشح معين. تظل الأصوات معبأة في صناديق بعد الإعلان عن النتيجة لفترة طويلة، تحسباً لوجود طعون انتخابية من قبل مرشحين، فيلجأ القضاء إليها لإعادة الفرز والتيقن من تطابق ما أعلن مع النتيجة الحقيقية، بما يضيف جدية، ويحجم رغبة من يريدون التزوير. تعد انتخابات الرئاسة عام 2012، الوحيدة التي شهدت سباقاً بين أكثر من مرشح، وتفاعل معها المواطنون بشكل لافت، وحظيت بخصوصية نابعة من الفوران السياسي الذي أعقب ثورة 25 يناير في العام السابق عليها، بصرف النظر عن اسم المرشح الفائز والملاسات الاستثنائية التي أحاطت بإعلان النتيجة. يفتقر قطاع كبير من الناس إحساساً بعدم جدوى التصويت في الانتخابات الرئاسية، فتراجع نسبة الإقبال، وتخضع زيادتها أو نقصانها للقبول بالمرشح الرئاسي وتوقيت الترشح والأجواء التي تحيط به، ومستوى التعاون الذي يبديه